تعتبر المؤسسات المالية جزءا من النظام المالي الذي يخدم المجتمع، حيث يتكون النظام المالي من شبكة من المؤسسات المالية، رجال الأعمال، الأفراد و الحكومات التي تشارك في هذا النظام و تنظم عملياته، وظيفتها الأساسية هي تحويل الأموال من المُقرضين(الوحدات ذات الفائض المالي) إلى المقتَرضين (الوحدات ذات العجز المالي) و يتم هذا التحويل من خلال الأسواق المالية التي تجمع بين عارضي وطالبي الأموال، من خلال مؤسسات الوساطة المالية، و عليه وجود الوسطاء في النظم المالية المعاصرة يقلل من حجم المخاطرة أمام راغبي الاستثمار و يهيئ لهم أفضل الظروف الممكنة ليوائموا بين السيولة و الربحية.

المحور الأول :المؤسسات المالية المكونة للنظام المالي

يتكون الجهاز المالي من:

- الوحدات الاقتصادية التي تتمتع بالفوائض المالية كالقطاع العائلي والشركات والمؤسسات التي تستطيع ادخار تلك الفوائض لفترات متباينة؛
- الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي والتي تحتاج إلى الأموال كالشركات والحكومة والقطاع العائلي؛
- مؤسسات الوساطة المالية وهي المؤسسات التي تسهل انتقال الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز من خلال الخدمات التي تقدمها.

1.1.مفهوم المؤسسات المالية:

تعرف المؤسسة المالية بأنها منشأة أعمال تتمثل أصولها في أصول مالية مثل القروض و الأوراق المالية بدلا من المباني والآلات والمواد الخام التي تمثل الأصول في الشركات الصناعية ، كما تتمثل خصومها في خصوم مالية مثل الودائع و المدخرات بأنواعها المختلفة.

تكفل القيام بتحويل الأموال من وحدات الفائض المالي إلى وحدات العجز المالي هي الوظيفة الأساسية للمؤسسات المالية ، وتقوم هذه المؤسسات بجمع القسم الأكبر من مواردها المالية من الأفراد والمؤسسات غير المالية في الاقتصاد والمؤسسات المالية الأخرى والحكومة

عبارة عن وحدات مصرفية أو مالية تقوم بتجميع الموارد المالية من مصادر متعددة و القيام بأنشطة اقتصادية (مالية و نقدية) مختلفة (المشهداني، 2013 ، صفحة 24)، كما تعرف المادة 115 من قانون النقد و القرض المؤسسات المالية بأنها " أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية القيام بالأعمال البنكية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة 111"

يقصد المشرع أن المؤسسات المالية تقوم بالقرض على غرار البنوك التجارية، ولكن دون أن تستعمل أموال الغير) بمعنى أموال الجمهور في شكل ودائع، و يمكن القول أن المصدر الأساسي للأموال المستعملة يتمثل في رأس مال المؤسسة المالية و قروض المساهمة و المدخرات طويلة الأجل (لطرش، 2007، صفحة 202)

فقانون النقد والقرض، أتاح إنشاء مؤسسات مالية إلى جانب البنوك للقيام بالعمليات المصرفية، تخضع لنفس المقاييس و الشروط الخاصة التي تخضع لها البنوك عند تأسيسها أو عند ممارستها نشاطها، حيثي يمنع على هذه المؤسسات المالية خلافا على البنوك تلقي الأموال من العموم، و طرح وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن و إدارتها، حيث أن المشرع خول للبنوك إمكانية تلقي الأموال من الغير و إدارة وسائل الدفع إلى جانب عمليات القرض، و حظر ذلك على المؤسسات المالية التي حصر المشرع نشاطها في عمليات القرض .

كما يتجلى التمييز بينهما من حيث مصادر الاستخدام أو التوظيف فالبنك يعتمد في مصادر تمويله بشكل أساسي على الأموال التي يحصل عليها من الغير في شكل ودائع حيث تعتمد المؤسسة المالية على رؤوس أموالها الخاصة التي تمثل أهمية كبيرة في التمويل و من جهة أخرى يقوم البنك عادة بعمليات الائتمان قصير الأجل على خلاف المؤسسات المالية التي تمول مشاريع الاستثمار.

كما يخطر على المؤسسات المالية خلاف البنوك أن تفتح حسابات بنكية لزبائنها تحت أي شكل .

و نقطة أخرى تميز البنوك عن المؤسسات المالية على مستوى تحديد الحد الأدنى لرأسمالها عند التأسيس بالإضافة إلى ذلك يقع على عاتق البنك دون المؤسسة المالية الالتزام بالانخراط في نظام الودائع المصرفية الأمر الذي نص عليه الأمر 11/3

2. أنواع المؤسسات المالية:

تصنف المؤسسات المالية وفق عدة معايير:

1.2. معيار الوساطة: يتم تقسيم الوسطاء الماليين إلى:

1. وسطاء الودائع كمؤسسات نقدية كالبنوك.
2. وسطاء التعاقد كشركات التأمين وصناديق المعاشات والتقاعد.
3. وسطاء التوظيف والاستثمار :كصناديق الاستثمار أو السوق المالي (البورصة)
4. وسطاء الحكومة كالبنك المركزي الذي يتولى تنفيذ السياسة النقدية- والذي نخصص له المحور القادم بأكثر تفصيل؛

أو الخزينة العمومية التي عادة ما تكون تابعة إلى وزارة المالية التي تتولى صياغة وتنفيذ السياسة المالية للدولة، فهي صراف وممول الدولة تقوم بتحصيل مختلف الموارد ومنها الموارد الجبائية كما تعتبر الصندوق الذي يجمع مختلف الإيرادات من مختلف الهيئات ، كما تعمل مع مراسليه من الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات المصرفية، ومن أهم خصائصها أنها منشاة عامة مكلفة بتسيير ميزانية الدولة؛ مصلحة تابعة للدولة ليس لها شخصية معنوية تقوم بالتشخيص المالي للدولة؛ تنفيذ المالية المصادق عليها من طرف الدولة وليس لها استقلال مالي؛ شخص إداري؛ تعتبر بمثابة بنك صغير من حيث احتفاظها بأموال سائلة لدى خزائنها ويجب سلك حسابات خاصة بالعمليات التي تقوم بها.

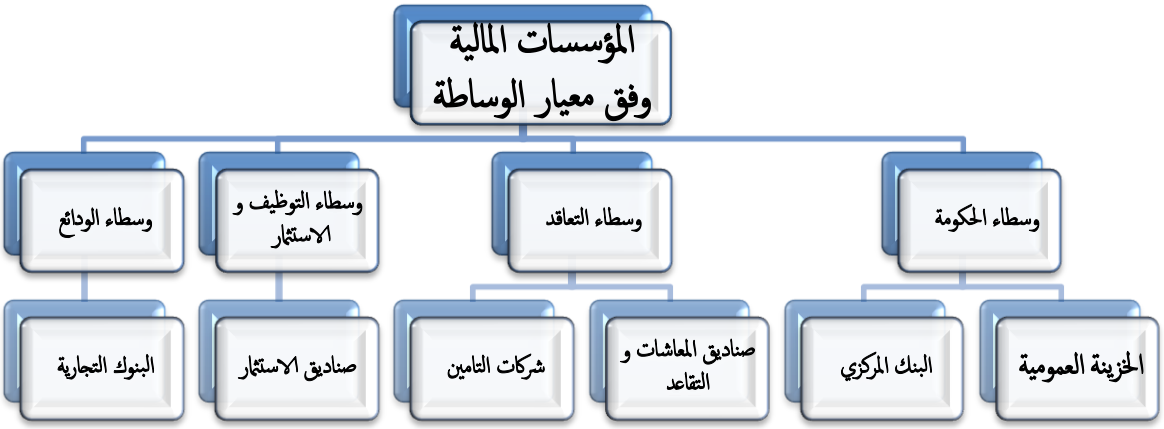

كما يمكن اعتماد تصنيفات أخرى كما يلي (خليل، 2014، صفحة 11):

2.2. معيار الربح: ويتم التقسيم حسب ما يلي:

1. مؤسسات غير ربحية كالبنك المركزي والخزينة العمومية.
2. مؤسسات ربحية أساس نشاطها الربح وتشمل البنوك والمؤسسات المالية، حيث تعتبر البنوك التجارية من أكبر البنوك وأقدمها، فهي تحصل على الأموال في شكل ودائع وتقدمها في شكل قروض قصيرة الأجل غالبا، أضف إلى ذلك، البنوك المتخصصة وصناديق التوفير والادخار والاستثمار وشركات التأمين.

3.2. معيار طبيعة النشاط: وتشمل البنوك بمختلف أنواعها وعلى رأسها البنك المركزي و تضم:

1. شركات الادخار والتوفير، شركات الاستثمار والتوظيف؛
2. شركات التأمين والتقاعد والمعاشات، تتاتى مواردها من أقساط التامين ومخرجاتها تشمل التعويضات وبعض الاستثمارات، تختص بالتأمين ضد المخاطر التي يتعرض لها الأفراد، والمؤسسات على اختلاف
3. أنشطتها؛
4. مؤسسات مالية متخصصة، في التأجير أو التمويل التأجيري مثلا؛
5. المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وتجمع مداخيلها من جميع الدول ليعاد توزيعها على الدول المحتاجة للتمويل، أهم هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي

وتجدر الإشارة ووفقا لهذا التصنيف، أن هناك من يفرق بين الهيئات المالية النقدية، والهيئات المالية غير النقدية .على أساس أن الهيئات المالية النقدية، تمثل مجموع المؤسسات التي تستطيع جمع الودائع الجارية ويسمح لها بإنشاء نقود الودائع، وهي تتشكل عادة من البنوك التجارية .أما الهيئات المالية غير النقدية، فتتميز بتنوع كبير بخلاف البنوك وتمس أوجه مختلفة للنشاط المالي.

كما صنفها البعض الآخر ضمن المجموعات الآتية:

2.1. المؤسسات الإيداعية (Depository Institutions)

تقوم هذه المؤسسات بقبول كافة أنواع الودائع من مختلف الوحدات الاقتصادية، وتقوم عبر تقديمها للقروض وعملية خلق الودائع بالتأثير على حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد تشتمل و .(Fredric,2004,p p. 67-70)[1]

- **البنوك التجارية (Commercial Banks)** تشكل الودائع بمختلف أنواعها المصدر الرئيس لموارد المصارف التجارية، كما تعد القروض الممنوحة الاستخدامات الرئيسة لمواردها، على الرغم من التطور الذي عرفته الخدمات المصرفية فظهرت العديد من الاستخدامات الغير نقدية ك الاعتمادات المستندية، وخطابات الضمان والتعامل في المشتقات المالية و كذلك عمليات بيع وشراء الأوراق المالية و بطاقات الائتمان و تسيير الممتلكات و تقديم استشارات مالية و قانونية ....
- **مؤسسات الإقراض والادخار (Saving And Loan Association)** تشكل الودائع أهم مورد من موارد المؤسسات الادخارية و تحديدا الودائع الادخارية، كما تستخدم هذه المؤسسات جل مواردها في سوق الرهن العقاري، ولقد أدى تطور هذه المؤسسات إلى دخولها سوق الإقراض الاستهلاكي قصير الأجل والتعامل بالودائع تحت الطلب ، وهذا ما يجعلها قريبة من المصارف التجارية.
- **مصارف الادخار(Saving Banks)** وهي مؤسسات إيداعية تقترب في نشاطها من مؤسسات الادخار والإقراض، لكن هيكلها يشبه التعاونيات من حيث إن المودعين يمتلكون المصرف، وكذلك أدى تطورها إلى تعاملها بالودائع تحت الطلب.
- **اتحادات الائتمان (Credit Union)** وهي مؤسسات إقراض تعاونية صغيرة جدا، وجدت من أجل مجموعة معينة مثل أعضاء اتحاد موظفي مؤسسة معينة، تحصل على الأموال من إيداعات صغيرة من الأفراد والمجموعات وتقد م القروض إلى مجموعات اجتماعية معينة.

[1] Frederic S. Mishkin, Stanley G. Eakins, FINANCIAL MARKETS AND INSTITUTIONS, Pearson, 2004, p:34-37, http://dl.rasabourse.com

2.2. المؤسسات التعاقدية (Contractual Institutions)

وهي مؤسسات مالية تحصل على أموالها في فترات دورية على أساس تعاقدي وضمن مدد محددة، وغالبا ما تستثمر أموالها في الأسهم والسندات، وتشتمل:

- **شركات التأمين (Insurance Companies)** وهي الشركات التي تؤمن للأفراد ضد أخطار معينة ، وتحصل على الأموال على شكل أقساط من طالبي التأمين، وتقوم بالمقابل بدفع التعويضات لهم عند وقوع الخطر المؤمن ضده.
- **صناديق التقاعد (Pension Funds)** ظهرت هذه الصناديق بتشجيع من الحكومات ، وذلك عن طريق القانون الذي يلزم بالخطط التقاعدية، أو عن طريق الحوافز الضريبية لتشجيع المساهمات، وتقوم هذه الصناديق سواء أكانت حكومية أو خاصة بتقديم رواتب تقاعدية على شكل مبالغ سنوية إلى الموظفين الذين يشتركون بخطط تقاعدية. وتحصل هذه الصناديق على مواردها من مساهمات الموظفين التي تخصم بشكل آلي من رواتبهم.

3.2. مؤسسات الاستثمار(Investment Intermediaries)

وهي مؤسسات مالية وسيطة تعتمد بيع الأصول المالية المختلفة إلى الجمهور والاستثمار في الأسهم والسندات، وتشتمل:

- **شركات التمويل (Finance Companies)** تقوم هذه الشركات بتجميع مواردها المالية بيع الأوراق التجارية (أداة دين قصير الأجل) وعن طريق إصدار الأسهم والسندات و تقرض هذه الأموال للمستهلكين (الأثاث والسيارات، ....) و الشركات الصغيرة ، و قد تكون هذه الشركة تابعة للشركة الام من أجل تصريف منتجاتها، على سبيل المثال (Ford Motor) تقدم شركة الائتمان قروضًا للمستهلكين الذين يشترون سيارات فورد.
- **الصناديق الاستثمار(Mutual Funds)** يقوم النشاط الأساسي لهؤلاء الوسطاء الماليون عن طريق بيع الأسهم لفائدة الأفراد واستخدام الأرباح في تكوين محافظ استثمارية متنوعة من الأسهم والسندات، الهدف من وراء ذلك خفض تكاليف المعاملات و زيادة درجة التنويع داخل المحفظة، وبالرغم من القدرة على استرداد المدخرات في أي لحظة إلا أن الاستثمارات في الصناديق المشتركة محفوفة بالمخاطر
- **صناديق الاستثمار بسوق النقد (Money Market Funds)** شهدت نموًا غير عادي منذ ظهورها لأول مرة سنة 1971 و قد بلغت أصولهم إلى ما يقرب من 2.7 تريليون دولار نهاية 2015 ، تشترك في خصائصها مع صناديق الاستثمار و في جوهر وظيفتها مع مؤسسات الايداع كونها تقدم حسابات ايداع ، وتستخدم مواردها المالية في شراء أصول مالية قصيرة الأجل، والتي تتصف بسيولتها المرتفعة ومخاطرها المنخفضة، وتدفع هذه الصناديق عوائد لحاملي الأسهم من خلال الفوائد التي تحققها من خلال متاجرتها بتلك الأصول، أهم ما يميز هذه الصناديق أنه يمكن للمساهمين تحرير شيك مقابل حصته.

- **صناديق التحوط (Hedge Funds)** نوع من الصناديق المشتركة ذات خصائص خاصة، يتم تنظيمها كشراكات محدودة مع الحد الأدنى من الاستثمارات تتراوح من 100000 دولار إلى مليون دولار أو أكثر، تستثمر مواردها في العديد من أنواع الأصول ، بعضها متخصص في الأسهم، والبعض الآخر في السندات ، وأخرى بالعملات الأجنبية.

4.2. مؤسسات سوق الأوراق المالية:

- **بنوك الاستثمار(Investment Banker)** وهي مؤسسات لا تقوم بقبول الودائع وتقديم القروض، و إنما تساعد الشركة على إصدار الأوراق المالية، أو تحدد للشركة نوع الأوراق المالية المطلوب إصدارها (أسهم أو سندات)؛ ثم تساعد في بيعها إما لفائدتها أو الاكتفاء بتصريفها للشركة المصدرة، كما تعمل بنوك الاستثمار أيضا كصناع صفقات من خلال مساعدة الشركات في الاستحواذ على كيانات قائمة من خلال عمليات الاندماج و الاستحواذ. في مقابل رسوم هائلة،[2] و عليه فهي تضلع ب:
  - ✓ تقديم النصح والمشورة فيما يختص بعملية إصدار الأوراق المالية، وتوقيت الإصدار، وسعر الإصدار، وتقديم دراسة لأوضاع السوق لأطراف مختلفة.
  - ✓ تنفيذ التعهدات، كتغطية الإصدار وما تتطلبه تلك العملية من تحمل للمخاطر.
  - ✓ تسويق الأوراق المالية المصدرة والقيام بكل ما يلزم لذلك.
- **سماسرة الأوراق المالية (Securities Brokers)** تنحصر مهمة هؤلاء السماسرة بالجمع بين بائعي الأوراق المالية ومشتريها، أي تقتصر مهمتهم على إتمام الصفقات المالية مقابل عمولات لقاء الخدمات التي يقومون بتقديمها للعملاء، وبالطبع لا يتعرض هؤلاء السماسرة من خلال قيامهم بمهامهم اليومية إلى مخاطر عمليات بيع وشراء الأوراق المالية.
- **تجار الأوراق المالية (Securities Dealers)** يقوم تجار الأوراق المالية بمهام تتعدى مهام سماسرة الأوراق المالية، إذ يقوموا في الكثير من الأحيان بشراء الأوراق المالية من رؤوس أموالهم الخاصة، والاحتفاظ بها لفترات قصيرة لتوقعاتهم بارتفاع أسعارها في المستقبل ,وإمكانية بيعها لتحقيق أرباح رأسمالية بنتيجة الفرق بين سعري البيع والشراء .وبالطبع ترتب هذه العمليات على تجار الأوراق المالية مخاطر عمليات البيع والشراء التي يقومون بها .

[2] Frederic S. Mishkin, Stanley G. Eakins, FINANCIAL MARKETS AND INSTITUTIONS, p : 70

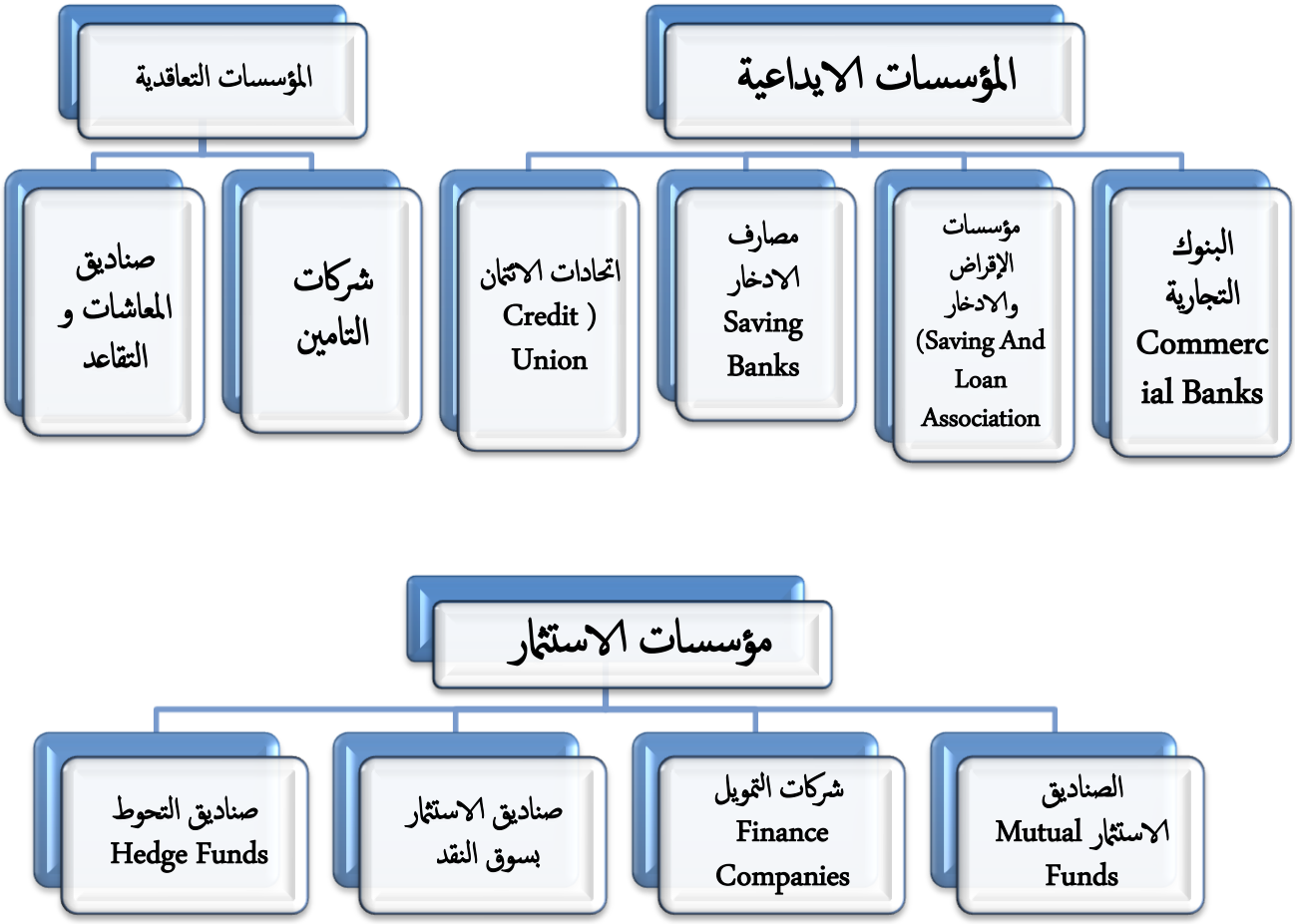

احتدمت المنافسة بين مختلف مؤسسات النظام المالي، بفعل إرهاصات العولمة المالية و خلفته من عمليات التحرير المالي وإلغاء القيود، فشجعت على تنويع كل من موارد واستخدامات البنوك، و جسدت تداخل الأنشطة بين المؤسسات المالية مما تطلب الأمر توفر مؤسسة رقابية، تتكفل بالإشراف و مراقبة العمل المصرفي ومتابعة السير الحسن لمختلف تلك الأنشطة لضمان الاستقرار على مستوى الجهاز البنكي بصفة خاصة والنظام المالي بصفة عامة، تتمثل تلك المؤسسة في بنك البنوك أو البنك المركزي .

المحور الثاني: إطار نظري للبنوك المركزية

رغم أن المصارف المركزية ظهرت منذ أكثر من ثلاثة قرون فإنها لم تنتشر ولم تباشر وظائفها إلا في مطلع القرن العشرين، ومع ذلك يعتبر أهم مؤسسة كونه يهيمن على شؤون النقد والائتمان، وتؤدي البنوك المركزية بشكل عام وظائف متشابهة تستهدف الصالح العام، فهي المسؤولة عن السياسة النقدية حيث تؤثر إجراءاتها على أسعار الفائدة، مقدار الائتمان، وعرض النقود، و هته الأخيرة لها تأثيرات مباشرة ليس فقط على الأسواق المالية ولكن أيضًا على إجمالي الناتج والتضخم، لهذا من الضروري فهم الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في الأسواق المالية والاقتصاد عموما.

1. مفهوم البنوك المركزية

اختلفت تسمية وتعريف البنك المركزي تبعا لاختلاف المفهوم حول أهميته ووظائفه، فقد أطلق على البنوك المركزية أسماء مختلفة في دول العالم، ففي الولايات المتحدة أطلقت عليه تسمية نظام الاحتياط الفيدرالي، وفي الهند أطلقت عليه تسمية البنك الاحتياطي، وفي الجزائر أطلقت عليه تسمية بنك الجزائر، وفي بعض الدول جاء تحت تسمية مؤسسة النقد، على الرغم من اختلاف التسميات إلا أن الاسم الغالب في معظم دول العالم هو البنك المركزي

تُعرف البنوك المركزية على أنها مؤسسات مالية تمتلك سيطرة مُتميزة تُمكنها من إنتاج الأموال وتوزيعها لدولة أو لمجموعة من الدُول، كما يكون البنك المركزي مسؤولا عن صياغة السياسات النقدية وتنظيم البنوك الأعضاء فيها، وتُعد البنوك المركزية مؤسسات مُستقلة ليست تابعة للحكومات لذا فإنها لا تتأثر بطبيعة السوق، ومن مسؤولياته الإشراف على النظام النقدي وتنظيم المعروض النقدي والعمل على تحديد أسعار الفائدة، كما يعمل على تحديد مُتطلبات الصناعة المصرفية كالاحتياطات النقدية التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها، وتسعى البنوك المركزية دومًا للعمل على الحفاظ على اقتصاد الدولة مُتساوي، ومما يميز البنوك المركزية عن غيرها هو الاحتكار القانوني الذي يمنحها القُدرة على إصدار الأوراق النقدية، بينما يُسمح للبنوك التجارية إصدار المطلوبات، مثل: فحص الودائع. و نرصد التعاريف التالية:

"هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقدي هنا الباحثة فيرا سميث أكدت في تعريفها على وظيفة إصدار "

أما شاو فقد ركز على وظيفة البنك المركزي في كيفية التحكم في حجم الائتمان وتنظيمه بتعريفه" هو البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه، أما ساموبلسون فعرفه من خلال وظيفة أخرى "هو بنك البنوك ووظيفته هي التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود."

في حين عرف دي كوك (Dekock) البنوك المركزية بأنها " البنك المركزي هو البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بوظائف متعددة، كتقنين العملة، والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة، احتفاظه بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، و إدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية وقيامه بخدمة البنوك التجارية، من خلال إعادة خصم الأوراق

التجارية وقيامه بدور المقرض للبنوك التجارية وانجاز أعمال المقاصة بين البنوك التجارية والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية

2. نشأة البنك المركزي

تميز القرن التاسع عشر بمنح العديد من الدول مصرف موجود حق إصدار الأوراق النقدية لوحده أو تولي مهمة الإصدار الرئيسية، وفي أغلب الأحياء نشأ البنك المركزي كبنك تجاري ميزته الحكومة بامتياز إصدار أوراق البنكنوت و تلقي ودائعها، فكانت البداية ببنك السويد(Riks Bank) الذي تأسس سنة 1656، وأعيد تنظيمه كبنك للدولة سنة 1688 حيث أنشا كشركة مساهمة بهدف العمل على إقراض الأموال الحكومية، (ناصر، 2015، صفحة 13) تلاه مصرف إنجلترا سنة 1694 كشركة مساهمة ليتولى شراء الديون الحكومية، والذي يعتبره المتخصصين البداية الحقيقية لأنه أول من مارس مبادئ ووظائف المصارف المركزية السرارية المفعول الى يومنا هذا. ليتبعها فيما بعد إنشاء بنك نابليون الفرنسي وبنك ريتشرز الألماني الذي تم إنشاؤهما لتمويل العمليات العسكرية الحكومية، ومما ساعد على تطور البنوك المركزية أنها عملت على تسهيل نُمو الحكومات الفيدرالية، حتى تم وضع قانون للبنوك الوطنية عام 1863 بعد مواجهة الولايات المتحدة لحالة من الذعر المصرفي، حتى قام الكونجرس الأمريكي بإنشاء نظام الاحتياطي الفيدرالي عام 1913 لتحقيق الاستقرار في الأنشطة المالية والعمليات المصرفية، حتى تم التخلي عن معيار الذهب مع اندلاع الحرب العالمية الأولى وظهرت أهمية استقلالية البنك المركزي عن أي إدارة سياسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

بالرغم من تماثل الأهداف العامة للبنوك المركزية في كل دول العالم (الحفاظ على الاستقرار النقدي، ضمان قابلية تحويل عملة الدولة ، تشجيع النمو الاقتصادي، تحقيق مستوى عال من الاستخدام) إلا أن نشاطها يتأثر بعدة مؤشرات لمستوى النمو الاقتصادي للدولة، نشاط السوق المالية للدولة، حجم الموارد المالية المتاحة، العلاقات المالية الدولية، و هيكل الجهاز المصرفي.

3. خصائص البنك المركزي

يعد البنك المركزي وكالة حكومية تقوم مسؤوليتها في مراقبة المعروض النقدي للدولة ووضع شروط الائتمان والإشراف على النظام المالي للبنوك التجارية ومؤسسات الإيداع الأخرى، ومن أهم خصائص البنك المركزي إصدار أوراق النقد في الدول حيث يتحكم البنك المركزي بحجم العملة وفق ا للمتطلبات التي يحتاجها العمل والجمهور العام، كما يمثل السلطة المسؤولة عن وضع السياسات التي تؤثر على عرض الدولة للنقود والائتمان، وذلك باستخدام أدوات خاصة بالسياسات النقدية، مثل: عمليات السوق المفتوحة، التغيرات في متطلبات الاحتياطي، إقراض نافذة الخصم، وذلك بهدف التأثير على أسعار الفائدة قصيرة الأجل والعمل على تحقيق أهداف سياسية مهمة، وتعود بداية البنوك المركزية للقرن السابع عشر على الأقل. وفيما يأتي أهم خصائص البنك المركزي:[3]

3 زكريا الدوري، يسرا السمرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 1023 ، ص2

- مبدأ الوحدة، ففي العادة يوجد لكل دولة بنك مركزي واحد؛[4] باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يوجد فيها 21 مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية مركزية ممثلة بمجلس الاحتياط الفدرالي الذي يحدد السياسة النقدية للبلد، و التي تلتزم بتنفيذها جميع بنوك الإصدار؛
- تتم إدارة البنوك المركزية من قبل أفراد لهم صلة مباشرة بالهيئات الحكومية، فالبنوك المركزية ملك للدولة؛
- يتمتع البنك المركزي بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى نقدية، كما له القدرة على إصدار النقد وضبط عملية الائتمان في الاقتصاد الوطني؛
- البنك المركزي منشاة مصرفية غير ربحية لا تهدف إلى الربح المادي بل أنها تتحمل مسؤولية اجتماعية واقتصادية شاملة اتجاه جميع القطاعات ونشاطات المجتمع، فهو يهدف إلى دعم النظام النقدي والاقتصادي في الدولة؛
- يترأس الجهاز المصرفي فهو الموجه و المشرف على الجهاز المصرفي القائم في الاقتصاد، فينظم شؤون مختلف أنواع البنوك، من خلال منح تراخيصها والإشراف على عملها وتدقيق حساباتها،كما يعمل على تصفية ديونها وتحديد الحدود العليا والدنيا لأسعار الفائدة؛
- وعليه للبنوك المركزية علاقة وثيقة بالبنوك التجارية والمتخصصة، إذ تمتلك السلطة والأساليب المختلفة والتي تمكنها من التأثير في أنشطة وفعالية هذه البنوك بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة؛
- يقوم البنك المركزي على العمل كمصرفي للبنوك الأخرى، حيث يحتفظ بلحتياطاتها النقدية، وبالمقابل تحصل البنوك المجدولة على القروض وإعادة الخصومات؛
- يراقب البنك المركزي الائتمان من خلال مراقبة سياسة التسعير بالبنك باستخدام الأدوات المتاحة من خلال السياسة النقدية المتبعة سواء كانت التقليدية أو تلك الأساليب غير التقليدية التي تنتهجها البنوك المركزية في ظل الأزمات المالية؛

4. وظائف البنوك المركزية:

يقوم البنك المركزي بدور ركائزي في النظام النقدي والمصرفي ، فهو يعمل على الحفاظ على السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي في الدول والتنمية الاقتصادية لها، كما يقوم على تنظيم حجم العملة والائتمان و تنظيم المعروض النقدي والتحكم في أسعار الفائدة المختلفة، منظما بذلك جميع أنشطة البنوك التجارية، وفيما يأتي نذكر وظائف البنك المركزي:

- إصدار أوراق النقد القانونية تحت قيود معينة تتفق مع حاجة المعاملات؛
- القيام بالخدمات المصرفية للحكومة مما جعل البنك المركزي يدعى"بنك الحكومة"؛
- تأدية الخدمات المصرفية وتقديم المساعدة للبنوك التجارية ومن ثم يطلق على البنك المركزي"بنك البنوك "تأكيدا لهذه الوظيفة؛

[4] عبد الله طاهر، موفق علي خليل،"**النقود والبنوك و المؤسسات المالية**، مركز يزيد للنشر ، ط1، الأردن، 2004، ص - ص : 301-302

- إدارة احتياطيات البلد من العملات الأجنبية ومراقبة أحوال التجارة الخارجية لغرض المساهمة في تحقيق استقرار أسعار الصرف الأجنبي؛
- مراقبة الائتمان كما ونوعا وتوجيهه لما يخدم السياسة النقدية المرسومة؛

تأسيسا لما سبق، يعد البنك المركزي مؤسسة حكومية(غالبا) تهيمن على النظام النقدي والمصرفي باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير، وتقع عليها مسؤولية إصدار النقد والعمل كوكيل و مستشار مالي للحكومة، إضافة إلى فرض رقابته وإشرافه على عمل الأجهزة المصرفية وفقا لتطور هذه الأخيرة وتعقد عملياتها و ضبط عملية الائتمان تدعيما للنمو الاقتصادي والاستقرار النقدي داخل البلد.